موجز قطري

فلسطين

UN HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

منينل في الخليل: مشروع التخطيط التشاركي

مقدمة

أقرت الحكومات في الجلسة ١٩ لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عام ٢٠٠٣ بالإجماع القرار رقم ١٨\١٩ الذي يدعو برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لإنشاء برنامج خاص للمستوطنات البشرية للشعب الفلسطيني. البرنامج على المدى البعيد إلى تحسين أحوال التجمعات السكانية للشعب الفلسطيني للوصول إلى السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وخلال مجلس الإدارة الثالث والعشرين في ٢٠١١، تم إقرار قرار جديد تحت رقم ٢\٢٣، يطالب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "بتركيز مجال عملها بشكل أكبر على التخطيط وقضايا الأراضي والإسكان وتحسين الظروف المعيشية وأحوال التجمعات السكانية للفلسطينيين، ومعالجة تحديات العمران، ودعم بناء الدولة الفلسطينية، والعمل الإنساني والسلام في المناطق التي تعاني من نقص احتياجات إنسانية أساسية واحتياجات ملحة للتنمية".

بشكل عام يعتبر التحضر الفعال خياراً بشرياً لا يتحقق بطريق الصدفة بل بالتصميم والإرادة السياسية. حيث تعتمد النتائج الإيجابية للتحضر إلى حد كبير على نوعية التصاميم، وعليه يمكن للتحضر أن يكون محركاً لعجلة التنمية المستدامة في فلسطين. ولكن في الوقت نفسه، هناك العديد من التحديات التي يجب مواجهتها لتحقيق ذلك. حيث إنه من الصعب رؤية كيف يمكن للتحضر أن يعزز التنمية في فلسطين، كون أكثر من ٦٠٪ من مناطق الضفة الغربية، والمعروفة باسم مناطق ج، خاضعة للعديد من القيود على عملية التخطيط والتي تعد قيوداً منحازة لا تتوافق والقانون الدولي الإنساني ولا حقوق الإنسان، أو في غزة، حيث قتل الصراع المتكرر الآلاف من الناس، ودمر الحيز الحضري، وهدم وضرر آلاف المنازل، وحيث تسير إعادة الإعمار ببطء شديد، أو في القدس، حيث نرى مدينة واحدة مقسّمة بسبب العديد من أوجه اللامساواة المتزايدة. يعتبر التحضر قوة إيجابية للتنمية في فلسطين يتم اعتراضها من قبل الاحتلال بشكل كبير، ومع ذلك، ليس هناك تنمية دون تحضر، وهذه حقيقة علينا أن ندركها خلال العملية الطويلة للتسوية السياسية النهائية التي ستقود إلى دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في أمن وسلام، حيث تسعى الأمم المتحدة إلى حل عادل لقضايا كثيرة من بينها ترسيم الحدود، والمستوطنات الإسرائيلية، وقضية القدس، والمياه والموارد الطبيعية، والحصار المفروض على غزة، واللاجئين الفلسطينيين، جنباً إلى جنب مع اتخاذ إجراءات إيجابية لوقف تدمير الممتلكات الفلسطينية.

يعتقد موئل الأمم المتحدة –كما ورد في تحليله الأخير للقدس الشرقية وغزة، وكما ورد أيضاً في تقرير موقف الأمم المتحدة الموحد بخصوص التخطيط المكاني في مناطق ج– أن هناك العديد من التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتعزيز التوسع الحضري المستدام لدولة فلسطين، والتي بدورها يمكن أن تحسن الظروف لحلول السلام.

وبحسب منظور موئل الأمم المتحدة للتحضر، يعد التخطيط المكاني والحضري وسيلة يجب استخدامها لإيصال حقوق الإنسان، لا لحرمانهم منها. وبالتالي، تعتبر موئل الأمم المتحدة الموافقة على المخططات الهيكلية التي تم تقديمها من قبل التجمعات المحلية الفلسطينية في مناطق ج خطوة ضرورية لتنفيذ تخطيط شامل لهذه التجمعات، الأمر الذي سيمكّن التجمعات والمجتمعات الفلسطينية من تحقيق احتياجاتها في فلسطين جميعها. وبالنسبة لغزة على وجه التحديد، يرى موئل الأمم المتحدة أنه يجب على إسرائيل إنهاء الحصار والسماح للمدن بإعادة البناء بشكل أفضل من خلال تبني طرق التخطيط الحضري المبتكرة والتشاركية.يلعب برنامج الأمم المتحدة دوراً أكثر قوة واستدامة في فلسطين – بقيادته للحوار بشأن قضايا العمران، وبدعم المنظمات غير الحكومية والحكومة وشركات القطاع الخاص في التخطيط وتوفير المعلومات اللازمة لجهود التوعية التي يضطلع بها المجتمع الدولي حول حقوق التخطيط والبناء للمجتمعات الفلسطينية في المنطقة "ج" والقدس الشرقية. ويأتي انخراطه في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفقاً لهدف التنمية المستدامة ١١، "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة، وقادرة على الصمود، ومستدامة" وهو يحشد الأراضي تجاه مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) والذي سينعقد عام ٢٠١٦ في كيتو، الإكوادور.

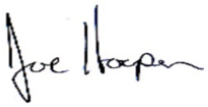

جو هوبر

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في فلسطين

القضايا حضرية

معدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي	-١,٥٪ (٢٠١٤)[١]
معدل اللامساواة وفق مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة	١٨٧/١٠١ (٢٠١٣)[٢]
السكان	٤,٦٨ مليون (٢٠١٥)[٣]
سكان الحضر	٧٣,٩٪ (٢٠١٥)[٤]
السكان من الشباب (١٥-٢٩)	٣٠٪ (٢٠١٥)[٥]
السكان اللاجئين كنسبة مئوية من سكان الحضر	٩,٤٠٪ (٢٠١٥)[٦]
معدل نمو التوسع الحضري	٣,٣٪ (٢٠١٤)[٧]
معدل نمو السكان	٣,٠٪ (٢٠١٤)[٨]

سكان المدن الكبرى (٢٠١٥)[٩]:

المحافظة	المنطقة (كم٢)	السكان	الكثافة (نسمة/كم٢)
نابلس	٦٠٥	٣٧٢,٦٠٠	٦١٥,٨٧
رام الله	٨٥٥	٣٣٨,٤٠٠	٣٩٥,٧٨
القدس	٣٣٥	٤١١,٦٠٠	١٢٢٨,٦٦
أريحا	٥٩٣	٥٠,٨٠٠	٨٥,٦٦
بيت لحم	٦٥٩	٢١٠,٥٠٠	٣١٩,٤٢
الخليل	٩٩٧	٦٨٤,٢٠٠	٦٨٦,٣
غزة	٧٤	٦٠٦,٧٠٠	٨١٩٨,٦٤

متوسط استهلاك الفرد للماء في اليوم:[١٠]

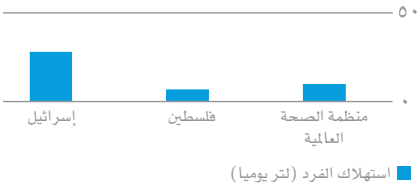

التوسع الحضري

يعد التوسع الحضري السريع ومعدلات نمو السكان المرتفعة وندرة الأراضي والتجزئة الإقليمية الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين من التحديات الرئيسية التي تواجه المناطق الحضرية في فلسطين. علاوة على ذلك، تعتبر معدلات النمو الديموغرافي ونمو السكان المرتفع من بين التحديات الرئيسية التي تؤثر على البيئة الحضرية الفلسطينية. ويقدر معدل النمو في فلسطين بـ ٣,٠١٪ والذي يعد من أعلى معدلات النمو السكاني على مستوى العالم[١١]. وفي عام ٢٠١٣، تم تقدير عدد سكان الأراضي الفلسطينية بـ ٤,٤ مليون نسمة، من بينهم ٢,٧ مليون في الضفة الغربية وما تبقى من السكان والبالغ عددهم حوالي ١,٧ مليون في قطاع غزة[١٢]. حيث وصل إجمالي الكثافة السكانية إلى ٤٦٨ نسمة لكل كيلومتر مربع في الضفة الغربية و٤,٥٠٥ نسمة لكل كيلومترٍ مربع في قطاع غزة[١٣]، وعليه يعدِ قطاع غزة واحداً من أكثر المناطق السكنية ازدحاماً في العالم. ويرافق معدل نمو السكان المرتفع في فلسطين توسعاً -حضرياً سريعاً في الوقت الحالي، حيث يتمركز حوالي ٧٤٪ من السكان في المناطق الحضرية[١٤] - مما يخلق ضغطاً متزايداً على الأراضي والبنية التحتية والموارد. ويقدر معدل التوسع الحضري في فلسطين بـ ٣,٣٪ مقارنة بمتوسط معدل التوسع الحضري العالمي والبالغ ١,٩٨٪[١٥]. ونتيجة لذلك، امتدت التنمية العشوائية وغير منتظمة في المدن وأطرافها، متعديةً على الأراضي الزراعية المحيطة والبنية التحتية الضعيفة. بالإضافة إلى ذلك، هناك طلب متزايد على فرص العمل والخدمات والإسكان.

التجزئة المكانية

يعد عدم الاستقرار السياسي وتجزئة الأراضي الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ومصادرة وضم الأراضي غير القانوني للقدس الشرقية التحدي الأساسي الذي يؤثر على البيئة الحضرية في فلسطين. إضافة إلى ذلك، هناك تحديات أخرى لها أثرها أيضاً تشمل القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني والحواجز والسياسات الإسرائيلية المتعلقة بالتوسع العمراني والبناء في الأراضي الفلسطينية المحتلة. حيث سمح التقسيم الجغرافي للضفة الغربية إلى مناطق "أ"، و"ب"، و"ج" كبند من بنود اتفاقات أوسلو لإسرائيل بالحفاظ على السيطرة الكاملة على المنطقة "ج" - والتي تشكل ٦١٪ من الضفة الغربية وتضم حوالي ٤٪ فقط من السكان الفلسطينيين[١٦] -، وأعطى للفلسطينيين السيطرة الكاملة على المنطقة "أ" "والسيطرة الجزئية على المنطقة "ب"، والتي تعتبر المناطق الحضرية في في فلسطين. وكان لهذه القيود تأثيراً سلبياً على البيئة العمرانية الفلسطينية والتي بدورها أدت تنمية حضرية غير متوازنة. علاوة على ذلك، تسيطر السلطات الإسرائيلية على مصادر المياه خاصة في المنطقة "ج"، حيث يحصل الفلسطينيون على ١١٠ م٣ فقط من إجمالي ٧٥٠ م٣ التي تتحكم بها إسرائيل[١٧]، ونتيجة لذلك يعاني الفلسطينيون من نقص في المياه، خاصة في فترة الصيف. الأمر الذي يقيّد استخدامهم للمياه في الزراعة أو الصناعة بشكل كاف.

١ http://www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza
٢ http://hdr.undp.org/en/content/inequality-adjusted-hdi
٣ http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=en&ItemID=1441&mid=3171&wversion=Staging
٤ http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=en&ItemID=1441&mid=3171&wversion=Staging
٥ http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=en&ItemID=866&mid=3171&wversion=Staging
٦ http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=en&ItemID=1511&mid=3171&wversion=Staging
٧ http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW?cid=GPD_2
٨ http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW?cid=GPD_2
٩ http://www.citypopulation.de/Palestine.html وتقرير نظام نظم المعلومات الجغرافية الصادر عن وزارة الحكم المحلي
١٠ "WHO" يشير إلى الكمية الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية
١١ النمو السكاني حسب البنك الدولي (سنوياً٪) ٢٠١٢.
١٢ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقدير عدد السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2016
١٣ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ملخص المؤشرات الديموغرافية في الأراضي الفلسطينية، 2012
١٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012
١٥ توقعات الأمم المتحدة للتوسع الحضري في العالم، مراجعة ٢٠٠٩
١٦ الجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الدولية المستوطنات - نشرة خاصة. القدس، مارس 2001
١٧ اليونيسيف، 2004

الاقتصاد الحضري

يعد الضعف الاقتصادي الذي يعاني منه الفلسطينيون تحدياً أخراً يواجه المناطق الحضرية. حيث يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير على إسرائيل من جهة، ومن جهة أخرى يتأثر بعواقب السياسات والقرارات التي تتخذها السلطات الإسرائيلية. ففي عام ٢٠١١، تم تقدير إجمالي الناتج المحلي بـ ٩،٧٧٥ دولار أمريكي [١٨] ، ووصل معدل الفقر إلى ٢٥،٨ بالمئة [١٩] . حيث أدى تركيز الأنشطة الاقتصادية في المراكز الحضرية الرئيسية وقلة الاستثمارات في المناطق الريفية إلى ارتفاع مستوى الهجرة من الريف إلى الحضر خالقاً بذلك ضغطاً إضافياً على البنية التحتية القائمة والخدمات الحضرية.

ونتيجة لذلك، تؤدي جميع هذه التحديات إلى التنمية العمرانية السريعة والضغط المتزايد على البنية التحتية المتدهورة، إضافة إلى التعدي على الأراضي الزراعية وتدهور البيئة الحضرية والتوسع الحضري السريع وغير المتوازن.

المستفيدون من مشروع الملك عبد الله للإسكان

البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

الأراضي الحضرية والتشريع والحكم الحضري

يقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في فلسطين ، وبتمويل من مصادر متعددة (الاتحاد الأوروبي وفرنسا والمملكة المتحدة وسويسرا وغيرها)، الاستشارات التقنية والدعم للتخطيط المحلي الذي يقوده سكان التجمعات الفلسطينية في المنطقة "ج" الواقعة تحت سيطرة السلطات الإسرائيلية والقدس الشرقية وقطاع غزة. حيث تمثل المنطقة "ج" المناطق التي تحتفظ إسرائيل فيها بسلطتها الكاملة فيما ما يتعلق بقضايا التخطيط، في حين يُسمح للسلطة الفلسطينية بالتخطيط في منطقتي "أ" و"ب". ووفقاً لدراسة استقصائية حديثة أجراها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإن أكثر من ٣٠٠،٠٠٠ فلسطيني يعيشون جزئياً أو كلياً في الأراضي التابعة للمنطقة "ج" والتي تضع السلطات الإسرائيلية قيوداً صارمة بشأن تنميتها من خلال تحديد عدد ومجالات مخططات استخدام الأراضي المعدة لحقوق التنمية الجديدة، وحجب عدد التصاريح الصادرة للبناء وإصدار أوامر بهدم المباني التي أنشأت بدون تصريح. وتساعد المشاريع التي تستهدف مناطق "ج" الفلسطينيين على التخطيط وفقاً لاحتياجاتهم الحقيقية ومقاومة التهجير من خلال استخدام المخططات الهيكلية وغيرها من المخططات التي بدروها تمنع هدم الممتلكات. في المقابل، توسعت المستوطنات والقواعد العسكرية القريبة من المنطقة "ج" بشكل كبير خلال الـ٢٠ عاماً الماضية، حيث يقدر عدد الإسرائيليين الذين يعيشون في حوالي ١٣٥ مستوطنة بحوالي ٣٢٥،٠٠٠ نسمة. مما يقيّد العديد من التجمعات الفلسطينية في حال لم تكن مهددة بالتهجير بسبب قربها من هذه المستوطنات.

يهدف برنامج الدعم التخطيطي الذي يتم تنفيذه من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في فلسطين، بالشراكة مع السلطة الوطنية الفلسطينية (الممثلة بوزارة الحكم المحلي) والمنظمات الأهلية غير الحكومية لتحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية وهي: (١) فعالية التخطيط في المنطقة "ج" من خلال ضمان تطابق أنظمة التخطيط المطبقة فنياً وتوافقها مع احتياجات التجمعات المستهدفة ، (٢) تعزيز وبناء قدرات الجهات الفلسطينية ذات الصلة على التخطيط والحكم المحلي في المنطقة "ج" و(٣) تقوية الجهود المنسقة في سبيل الدعوة لإحداث تغييرات في نظام التخطيط المقيِّد في المنطقة "ج" واعتمادها على نظام معلومات ورقابة شامل.

وبينما تتمحور الاستراتيجية الأساسية حول استخدام المخطط الهيكلي المحلي النظامي كأداة للاعتراف بالتجمعات المتضررة وإقرار أو استعادة حقوق التخطيط والبناء، تم إعداد استراتيجية مكمّلة متعلقة بالحق في تنمية وتنفيذ المخططات المحلية من أجل تحسين الظروف المعيشية في هذه التجمعات بشكل منظم ومخطط له، والتي غالباً ما تكون في مناطق نائية أو منقطعة. ويتمثل دعم مثل هذه المبادرات في استخدام التخطيط المكاني كأداة لتحسين الحكم المحلي القائم على المشاركة.

١٨ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متغيرات الحسابات الوطنية الكبرى حسب المنطقة للأعوام من ١٩٩٤ إلى ٢٠١١

١٩ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معدلات الفقر بين الأفراد وفقاً للاستهلاك الشهري للأسر ٢٠١١

التخطيط والتصميم الحضريين

وفيما يخص التخطيط، لا يقتصر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في فلسطين على تحسين معايير التخطيط وجودة المخططات الهيكلية المحلية النظامية – والتي غالباً ما يشار إليها بالمخططات الهيكلية –، حيث يهدف أيضاً إلى توسيع وتعميق أجندة التخطيط، من خلال صياغة برامج تخطيط تجريبية تستهدف المناطق النائية وتجمعات القرى وأجزاء إقليمية أكثر من المنطقة "ج"، إضافة إلى تطوير مخططات التصميم بحيث تأخذ بعين الاعتبار المشاريع الاستثمارية المستقبلية، الأمر الذي يتطلب مشاركة حقيقية من جميع فئات هذه التجمعات المستهدفة.

علاوة على ذلك، يدعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مبادرة السلطة الفلسطينية لصياغة مخطط مكاني وطني شامل، والذي سنيدمج مع المخططات الإقليمية المصاغة مسبقاً للضفة الغربية وغزة (في فترة التسعينيات). وكذلك أصدر برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة مشروع ليتم استخدامها كمرجعية في حشد التمويل. وإلى آنه، تعهد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) بمساهمة من صندوقه الاستئماني بتوفير التمويل الأساسي لبدء المشروع، حيث تم تعيين مستشارين لصياغة التوقعات الإقليمية المناطقية على المدى البعيد. وخُصّص جزء من هذا التمويل بشكل خاص لتطوير استراتيجية التوسع الحضري بالاستفادة من نتائج المنتدى الحضري الفلسطيني الأول (مارس ٢٠١٢)، والذي تم دعمه من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في فلسطين ، بينما يتم حشد التمويل اللازم لاصدار تقرير المدن الفلسطينية الأول.

التخطيط التشاركي: ورشة عمل للتخطيط المجتمعي

برنامج دعم التخطيط العمراني للمجتمعات الفلسطينية في القدس الشرقية:

يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بتمويل من الاتحاد الأوروبي وبالتعاون مع مركز التعاون والسلام الدولي وبمكوم (مخططون من أجل حقوق التخطيط) ومركز النهوض بمبادرات السلام، بتنفيذ "برنامج دعم التخطيط الحضري للمجتمعات الفلسطينية في القدس الشرقية"والذي يمتد لـ ٣ سنوات. يهدف المشروع بشكل أساسي إلى تسهيل تحسين الظروف المعيشية وتخفيف ضغوطات التهجير في الوقت الحالي، وفي الوقت ذاته تأمين فرص التطور الإنمائي للتجمعات الفلسطينية المستهدفة . حيث تم تصميم البرنامج لمساعدة التجمعات الفلسطينية في القدس الشرقية بهدف الحفاظ على فرص التنمية والبناء والحصول على حقوق الأحياء المستهدفة في التخطيط. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف المشروع إلى توفير حلول التخطيط من أجل معالجة التحديات الحضرية التي تواجه الفلسطينيين وزيادة وعيهم فيما يخص حقوقهم في التخطيط والبناء، والسعي لإيجاد حل تخطيط جماعي آخذاً بعين الاعتبار احتياجات سكان هذه التجمعات ومتطلباتهم الحالية. علاوة على ذلك، يشجع برنامج دعم التخطيط الحضري نهج التخطيط التشاركي والتفاعلي، مما يمنح التجمعات الفلسطينية المستهدفة القدرة على التأثير في عملية التخطيط.

يرتكز دور البرنامج الأساسي على إعداد البنية الأولية لاعطاء فرص ترخيص أكبر عدد ممكن من المباني وخلق مساحة للاستخدام العام و خلق فرص للاستثمار في قطاعي الإسكان والخدمات. في الوقت الحالي، يتم التخطيط لأكثر من ٢١٠ هكتار في ستة تجمعات سكنية في القدس الشرقية ضمن اطار البرنامج. وتهدف المخططات إلى توفير مساحة إضافية للسماح بتوسع ونمو الأحياء المستهدفة

حي سكني في القدس

من ناحية. ومن ناحية أخرى، تساعد المخططات في تجميد قرارات هدم أكثر من ٧٥٠ مبنى أنشأ بدون تصريح. كما أنه سيمكن من تأمين التصاريح وسيسهل عملية جعل هذه المباني قانونية. حيث تم، حتى الآن، تجميد أوامر الهدم لأكثر من ٤٤ مبنى في الأحياء المستهدفة أثناء التخطيط منذ بداية البرنامج. وتم أيضاً تطبيق دراسات استقصائية في ٢٨ حي من الأحياء الفرعية التابعة للتجمعات المستهدفة، مصحوبة برقابةمستمرة للمخططات التي تؤثر على الأحياء الفلسطينية. .

توسيع نطاق وتعميق دعم التخطيط للمجتمعات الفلسطينية في القدس الشرقية:

يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بتمويل من الحكومة البلجيكية وبالتعاون مع شركائه –مركز التعاون و السلام الدولي، وبمكوم ومركز النهوض بمبادرات السلام – بتنفيذ مشروع لمدة عامين والذي يعمل على تعميق وتوسيع نطاق أنشطة برنامج "دعم التخطيط الحضري في المجتمعات الفلسطينية بالقدس الشرقية" المذكور أعلاه. ويهدف المشروع إلى دعم المجتمعات الفلسطينية في القدس الشرقية لضمان فرص وحقوق ملموسة للتنمية والبناء من خلال التخطيط، وكذلك يتطلع هذا المشروع لايجاد حلول أفضل لمعالجة الاختلالات الجوهرية في تخطيط وتنمية الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، ويعمل أيضاً على تعزيز الوعي والتكامل الحضري بين السكان وأصحاب الخبرة في مجال التخطيط وفي الوقت ذاته زيادة القدرة الفلسطينية على التخطيط. ويركز البرنامج على زيادة القدرة على الإدارة والدعم الفني، وزيادة حجم المخططات التي يتم تطويرها بشكل كبير وتوسيع ركيزة تنمية القدرات والتي تضمن المجالات الرئيسية الأخرى مثل الإسكان والأراضي، وضمان استدامة طويلة الأمد لنماذج التدريب المطورة.

برنامج دعم التخطيط للتجمعات الفلسطينية في المنطقة «ج» بالضفة الغربية:

يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بتمويل من قبل جهات مانحة متعددة وبالتعاون مع مركز التعاون والسلام الدولي ووزارة الحكم المحلي والمجالس المحلية للتنمية الإدارية، بتنفيذ مجموعة من المشاريع في المنطقة "ج" الواقعة في الضفة الغربية، والتي تهدف بشكل أساسي إلى تحسين الإسكان والظروف المعيشية للتجمعات المستهدفة، ومعالجة تحديات العمران، ودعم بناء الدولة الفلسطينية. يهدف المشروع أيضاً إلى تحسين قدرة المجتمعات الفلسطينية في المنطقة "ج" على البقاء ومواجهة الظروف الصعبة من خلال التنمية المحلية المستدامة وحقوق البناء والوصول إلى الخدمات الأساسية. وعلى وجه الخصوص، يهدف المشروع لجعل التخطيط في المنطقة "ج" أكثر فعالية من خلال ضمان ترابط أنظمة التخطيط المطبقة

من ناحية فنية والتأكيد على توافقها واحتياجات التجمعات المستهدفة، إضافة إلى تعزيز القدرة الفلسطينية على التخطيط في المنطقة "ج" من خلال التأكيد على الدعوة المنسقة لإحداث تغييرات في نظام التخطيط المُقيّد للمنطقة "ج" وفق نظام معلومات ورقابة شامل.

تتضمن استراتيجية المشروع: (١) توسيع نطاق دعم التخطيط للمجتمعات الفلسطينية في المنطقة "ج" من خلال توفير إطار عمل لاستثمارات البنية التحتية والخدمات الأساسية والحد من خطر الهدم؛ (٢) ضمان قدرة مجالس القرى الفلسطينية في المنطقة "ج" على إشراك سكانها في إعداد المخططات ومتابعة تنفيذها من خلال إعادة تأسيس لجان التخطيط المحلي الفعلية، وغيرها من اللجان حسب الحاجة (٣) دعم كافة المبادرات التي تهدف إلى جعل التخطيط أكثر فعالية في المنطقة "ج" من خلال ضمان توافق نظام التخطيط المطبق مع احتياجات سكان التجمعات المستهدفة والواقع الفلسطيني؛ (٤) تسهيل تسيق السلطة الفلسطينية لإجراءات التخطيط في المنطقة "ج" مع الوزارات المعنية. ومبادرات الجهات المانحة المختلفة تحت رعاية وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. وتتضمن المشاريع الرئيسية التي يتم تنفيذها بموجب هذا البرنامج:

برنامج دعم التخطيط العمراني التشاركي لغزة:

يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتعاون مع مجلس الإسكان الفلسطيني والمركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، بتنفيذ مشروع بعنوان "برنامج دعم التخطيط العمراني التشاركي المكاني لغزة" الممول من قبل الوكالة السويسرية للتنمية والتعاونSDC. ويهدف المشروع إلى تعزيز الحكم القائم على المشاركة في غزة من خلال الاستفادة من البلدية والأحياء المستهدفة في عمليات التخطيط المكاني التشاركية في خمسة بلديات على الأقل. ويهدف المشروع أيضاً إلى تعزيز قدرات المخططين العاملين في البلدية من خلال توفير التدريب التقني على مستوى الأفراد من جهة، ومن جهة أخرى تعزيز المستوى البلديات في ادارة نفسها كمؤسسة مستقلة لتكون قادرة على وضع وتنفيذ خطة داخلية من خلال التعاون وتوزيع المهام بين الدوائر

بناء اللبنات –دعم بناء الدولة من خلال تخطيط الأحياء في غزة:

قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والإسكان ووزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير وإقراض البلديات، والطاقم الفني لبلدية غزة، وأعضاء وممثلي المجتمع، والمجلس النرويجي للاجئين، وجمعية المجلس الفلسطيني للإسكان ومجموعة الإيواء في غزة، بتنفيذ مشروع "بناء البنايات–دعم بناء الدولة من خلال تخطيط الأحياء في غزة" والذي امتد لثمانية أشهر. ويأتي هذا المشروع تحت مظلة المشروع القائم الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتعاون مع إدارة التنمية الدولية "دعم الفلسطينيين في مواجهة خطر التهجير في المنطقة "ج" بالضفة الغربية الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية" وهدفه العام هو تحسين قدرة التجمعات الفلسطينية في المنطقة "ج" على مواجهة الظروف الصعبة من خلال التنمية المحلية المستدامة، ومزيد من حقوق البناء والوصول إلى الخدمات الأساسية.

التعبئة الشعبية تجاه تحسين الاستجابة للحالات الطارئة وتطوير العشوائيات في القدس الشرقية:

يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حالياً بالتعاون مع منتدى الفكر العربي على تنفيذ مشروع مدته ١٥ شهراً في الأربعة مناطق

مؤسسة التدريب التقني والمهني في الخليل

المستهدفة، الرام وكفر عقب وعناتا والزعيم، التي اقتطعت من حدود بلدية القدس بعد تشييد جدار الفصل العنصري في ٢٠١٢. وحالياً، فإن هذه المناطق متروكة خارج المسؤولية القانونية للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، والتي ليس لديها أية ولاية على هذه المناطق وقد أهملت بلدية القدس هذه الأحياء، على الرغم من أنها تقع داخل حدود البلدية مما أدى إلى وجود فجوة هائلة بين العرض والطلب. وتعاني هذه الأحياء حالياً من عدم النظامية والبنية التحتية الضعيفة وعجز الخدمات والتنمية الحضرية العشوائية والكثافة التراكمية المرتفعة. وتعد البيانات المتاحة عن الأحوال الحضرية لهذه المناطق غير كافية وغير دقيقة، وعليه، فإن هذا المشروع يهدف إلى جمع وإنشاء قاعدة بيانات والتي ستمكن المجتمعات المحلية في هذه المناطق من استخدام البيانات الحقيقية كأداة توعية لإشراك صناع القرار والجهات المانحة بصورة مسبقة في العمل التجاوبي للحالات الطارئة المحددة والمجتمع التنموي.

الاقتصاد الحضري

مركز التدريب الفني والمهني للمرأة المحرومة في الخليل:

بتمويل من اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني، قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالشراكة مع بلدية الخليل ووزاة الشؤون الاجتماعية. على إنشاء مركز التدريب الفني والمهني لتمكين النساء المحرومات وعائلاتهن اقتصادياً وتحسين أحوالهن المعيشية من خلال تقديم التدريب المهني وتطوير الريادة الحضرية وبرامج ومبادرات التدريب حول الأعمال الاقتصادية. ويستهدف مركز التدريب الفني والمهني النساء القائمة على رؤوس اسرهنّ في مدينة الخليل.

ويقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (بالتعاون مع بلدية الخليل) بإدارة أنشطة تدريبية

مشروع إعادة تأهيل القدس الشرقية

للنساء في مركز التدريب الفني والمهني منذ بداية العام ٢٠١٥.

إعادة تأهيل دار القنصل لتصبح تجمع سكني ومدني:

بتمويل من الاتحاد الأوروبي، يهدف برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية بالشراكة مع حراسة الأراضي المقدسة وجامعة القدس إلى ترميم مجمع دار القنصل،الذي يقع في الحي الإسلامي بالبلدة القديمة في القدس والمملوك من قبل حراسة الأراضي المقدسة، ويسعى المشروع إلى ايجاد نهج تنمية الحي في مجمع تاريخي متهاوي لديه إمكانية توفير بيئة معيشية متكاملة شاملة وقادر على توفير المساحات المفتوحة والخدمات الحضرية والتجارية والاجتماعية والتي بدورها تفيد سكان البلدة القديمةوزائريها والمجتمع. ويساهم المشروع في استعادة التنوع المدني والثقافي للبلدة القديمة من خلال التوافق بين الحفاظ على المعالم التاريخية واحتياجات المجتمع. وبذلك، يركز المشروع إعادة تأهيل الإسكان والمساحات المفتوحة بجودة عالية، وتقديم البرامج الاقتصادية والاجتماعية فاعلة من خلال المؤسسات الفلسطينية والأفراد الذين يتمتعون بالاستدامة المالية. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف المشروع إلى تعزيز الاكتساب المعرفي واستمرارية التعليم وروح المبادرة بين الشباب الفلسطيني، وخاصة سكان البلدة القديمة. ويقدم المشروع أيضاً مبادئ نماذج إعادة التأهيل الصديقة للبيئة والموفرة في استخدام الطاقة. علاوة على ذلك، يسعى المشروع لإيضاح الهوية الثقافية الفلسطينية وقدرتها على مواجهة ضغوط التهميش.

الإسكان والارتقاء بالأحياء الفقيرة

المشورة في مجال سياسات الإسكان في وزارة الأشغال العامة والإسكان، الأراضي الفلسطينية المحتلة:

بعد تطوير الإطار الاستراتيجي لقطاع الإسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي تم وضعه من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام ٢٠٠٩ بالشراكة مع وزارة الأشغال العامة والإسكان ووضع وثيقة استراتيجية إسكان وطنية من قبل وزارة الأشغال العامة والإسكان، ظهرت حاجة ملحة للمزيد من التنمية لسياسة الإسكان الوطنية الفلسطينية الشاملة. حيث طُلب من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشريةَ، بناءً على أعماله السابقة في القطاع، من قبل البنك الدولي أن يساهم في المزيد من التقييمات في قطاع الإسكان وقضايا الإسكان الرئيسية. تركزت مساهمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على

عنصرين رئيسيين/ تنمية ملفات قطاع الإسكان وصياغة السياسة الوطنية للإسكان. وكان الهدف الرئيسي للمشروع هو ضمان حصول وزارة الأشغال العامة الإسكان على استراتيجية وسياسة إسكان واضحتين للأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تم تطويرها عبر عملية شاملة واسعة النطاق وترتيب أولويات القضايا الرئيسية، بما في ذلك إطار سياسات للشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومبادرات إسكان واسعة النطاق وحلول إسكان لصالح الفقراء. وخلال العمل على ملف قطاع الاسكان، تمت الاستفادة من عدد من الجهود الرائدة التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مثل نيبال وأوغندا) لوضع ملفات شاملة لقطاع الإسكان. كان الهدف هو التركيز على هذه العوامل التي تم تحديدها كأولويات في الإطار الاستراتيجي لقطاع الإسكان (٢٠٠٩) والاستراتيجية الوطنية لقطاع الإسكان (٢٠١٠)، بجمع كل الدراسات والإحصائيات ذات الصلة التي أجريت حتى الآن وسد الفجوات عند الضرورة. واتبع العمل على مسودة سياسة الإسكان الدروس من دعم تطوير سياسة الإسكان في دول أخرى، وأولي اهتماماً خاصاً لضمان عملية تشاركية وشاملة، تضم أيضاً أكبر قدر ممكن من الجهات الرئيسية في القطاع الخاص والمجتمع المدني والبلديات. وكان التركيز على العناصر التي سوف تزيد من تمكين القطاع الخاص في إنتاج المساكن ضمن إطار واضح المعالم، وعلى تعزيز تطويرات المزيد من المساكن الشاملة لصالح الفقراء.

تأهيل عاجل لمساكن الأسر الفلسطينية الفقيرة والمهمشة في القدس الشرقية:

قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مؤخراً بالشراكة مع السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس الفلسطيني للإسكان بتنفيذ مشروع "تأهيل عاجل لمساكن الأسر الفلسطينية الفقيرة والمهمشة في القدس الشرقية". ويتمثل الهدف العام من البرنامج هو تحسين الظروف المعيشية للأسر ذات الدخل المنخفض والمعاقين الذين يعيشون في ظروف سكنية المتدهورة في حاجة إلى صيانة فورية، من خلال إعادة تأهيل منازلهم وتحسين ظروف معيشتهم. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٢٠٠٠ أسرة فقيرة في محافظة القدس في حاجة إلى مساعدة عاجلة. ورداً على ذلك، أنشئت المرحلة الأولى من البرنامج من خلال مساهمة من الحكومة الفرنسية تبلغ قيمتها ٥٠٠،٠٠٠ يورو. وتتضمن عملية تحديد للمستفيدين بناءً على عدد من عمليات المسح الميدانية والتي قامت بتقييم الأوضاع المادية للمساكن والفقر ومستويات الدخل للأسر الأكثر ضعفاً والتي تعيش في القدس الشرقية. وبناءً على ذلك، تم اختيار ٥٦ أسرة (٣١٩ مستفيد) تلقوا مساعدة مالية بالإضافة إلى الدعم الفني والإداري من خلال هذه المبادرة. ومن الجدير بالذكر أن ٢٧٪ من المستفيدين المختارين هم من الأسر التي ترأسها إناث و ١٦٪ من المستفيدين هم من الأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة أو الإعاقة. وكانت الوحدات السكنية المستهدفة تعاني من العديد من المشاكل الفنية مثل: التسريب في السقوف، وانعدام التهوية، والمطابخ والحمامات غير الصحية، والكهرباء المعيبة، الخ. وتم تطبيق مبادئ المباني الخضراء الأساسية لتحسين الوضع العام. كما تم استخدام أساليب أفضل للعزل والتهوية وتجميع مياه الأمطار ونظام طاقة شمسية لتسخين المياه. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحسين التصاميم والمناظر الطبيعية للوحدات السكنية والمناطق المحيطة بها. وقد اعتمد المشروع نهجاً استشاري مع قادة المجتمع المحلي وأصحاب الشأن المعنيين، بما في ذلك المشاركة المجتمعية المباشرة. تم إكمال المرحلة الثانية من البرنامج بتمويل إضافي بمبلغ ٤٠٠،٠٠٠ يورو من الحكومة الفرنسية. وتضمنت المرحلة الثانية تأهيل ١٤ منزلاً مختاراً. تبنت هذه المرحلة

مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز للإسكان في الخليل

نفس مبادئ البناء الذاتي، وبناء القدرات، ودعم المعيشة، حيث تم تقديم تدريب حول أعمال التأهيل للأسر المستفيدة والعمال المحليين. بالإضافة لذلك، تم تقديم المساعدة الفنية والمالية للأسر المختارة التي ترأسها نساء لتأسيس أعمال صغيرة بالمنازل.

بناء ١٠٠ وحدة سكنية لغير اللاجئين في قطاع غزة، بالأراضي الفلسطينية المحتلة:

منذ عام ٢٠١١، قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع شريكه، المجلس الفلسطيني للإسكان، بتنفيذ مشروع يدعم إعادة البناء الذاتي لـ١٠٠ وحدة سكنية جديدة للأسر المتضررة من غير اللاجئين في قطاع غزة والتي تدمرت منازلهم بالكامل أثناء الصراع في شهري ديسمبر ٢٠٠٨ ويناير ٢٠٠٩. حيث تم بناء هذه الوحدات السكنية على نفس الأراضي الخاصة حيث تقع المباني المدمرة، مما ساعد في توفير مأوى للأسر المتضررة وحمايتهم من النزوح من مناطقهم. وتم تدريب المستفيدين لتنظيم أعمال إعادة البناء بأنفسهم مباشرة (شراء مواد البناء واستخدام العمالة الخاصة) أو التعاقد فرعياً مع المقاول المحلي من خلال استخدام كتيب المساعدة الذاتية في إعادة البناء والذي يتضمن الأساليب التي يمكن من خلالها للأسر المتضررة من عمليات الهدم إعادة بناء منازلها بناءً على الموارد المتاحة وبناءً على احتياجاتهم وكذلك "التدابير البيئية"[٢٠] التي تم اعدادها سابقاً من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمجلس الفلسطيني للإسكان والمستفيدين. وبهذه الطريقة، يتم تمكين الأسر من إعادة بناء منازلها وفقاً لأفكارها الخاصة، وإمكانياتها واحتياجاتها. يتم نقل النقدية للمستفيدين في أقساط مشروطة بالتقدم الفعلي في البناء. إنشاء مركز الدعم الفني والوحدات المتنقلة لدعم الأسر التي يستهدفها المشروع، وتقديم (١) المشورة الفنية العملية لاستخدام المنح النقدية، (٢) والدعم الفني والإرشاد في إعداد والإشراف على الخطط وتنفيذ الأعمال، (٣) والمساعدة في الحصول على التراخيص اللازمة، (٤) وزيادة الوعي العام بشأن الممارسات الجيدة والمعايير والمبادئ ذات الصلة.

التخطيط التشاركي: تقييم الاحتياجات

مدينة الملك عبد الله بن عبد العزيز للإسكان الخيري في الخليل:

في عام ٢٠٠٧ بدأ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، في شراكة مع بلدية الخليل ووزارة الشؤون الاجتماعية، مشروع للإسكان الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة التي ترأسها نساء في المناطق الحضرية في مدينة الخليل في الضفة الغربية. ويهدف المشروع بشكل عام للمساهمة في التخفيف من الفقر في المناطق الحضرية بين النساء في الخليل من خلال تحسين معيشتهن وظروفهن الاجتماعية. يتضمن المشروع الاتجاهات السائدة التالية: ١) بناء ١٠٠ وحدة سكنية؛ ٢) وتمكين تلك الأسر من خلال تقديم التدريب والمشاريع المدرة للدخل (المشاريع الصغيرة والتعاونيات)؛ ٣) وتعزيز تخطيط تنمية الحي وممارسات التنمية الاقتصادية المحلية والمبادرات الخضراء. وقد تم تعزيز ذلك من خلال إنشاء وتقوية الجمعية التعاونية النسوية التي تدير المجمع السكني، والمبادرات المدرة للدخل داخل المجمع السكني.

٢٠ التدابير البيئية: هي التدابير التي تراعي البيئة من خلال استخدام العمليات المسؤولة بيئياً والتي تستخدم الموارد بكفاءة المواقع من الإعداد وحتى التصميم والبناء والتشغيل والصيانة والتجديد والهدم

في شباط ٢٠١٣، تم اختيار مائة أسرة مهمشة من الأسر التي ترأسها نساء من مدينة الخليل كمستفيدين من المشروع بشكل علني. وقد تم الانتهاء من أعمال البناء في أيار ٢٠١٤. ثم في أيلول، انتقلت العائلات المستفيدة (حوالي ٧٠٠ شخص) إلى شققهم الجديدة التي شيدت في إطار المشروع. ومنذ ذلك الحين، لايزال التدريب والأنشطة المدرة للدخل والتعاونية مستمرة.

وتجرى مبادرات رائدة للجمع ما بين المأوى وأراضي البلدية مع أدوات التمكين الاقتصادي للتخفيف من حدة الفقر في المناطق الحضرية وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في مدينة الخليل. ويجري استعراض الدروس المستفادة في إطار هذا النهج، ووضعت في الاعتبار من قبل رؤساء بلديات المدن الرئيسية الأخرى في الضفة الغربية مثل نابلس ورام الله/البيرة. ساعدت الشراكة وتدخلات التنمية بواسطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في التخفيف من حدة الفقر في المناطق الحضرية بين النساء في مدينة الخليل. في ٢٠١٥ تم حذف اسماء الأسر المستفيدة من المشروع من قائمة مساعدة الدخل في وزارة الشؤون الاجتماعية وسينخفض عدد الأسر الفقيرة التي ترأسها نساء في مدينة الخليل.

إحدى أهم نتائج المشروع، أن ١٠٠ امرأة فقيرة وأسرهن - التي لم يكن لديها أي ممتلكات على الإطلاق، وكانت تعتمد كلياً على دعم الرعاية الاجتماعية الشهري في وزارة الشؤون الاجتماعية - أصبح لهن الآن وحداتهن السكنية الخاصة وسندات ملكيتها. كما تحسنت معيشتهن وأصبحن الآن من أصحاب الشأن في التعاونيات التي تملك وتدير الأنشطة المدرة للدخل. ويجري حالياً دمج هذه الأسر المهمشة تدريجيا في عملية التنمية الاقتصادية المحلية في مدينة الخليل.

ووزارة الأشغال العامة والإسكان وكذلك البلديات

المستفيدون من مشروع الملك عبد الله للإسكان (قبل)

أهم الشركاء

يمتلك برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عدة شركاء يتضمنون، وزارة الحكم المحلي، ومكتب المخطط الوطني المكاني في وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، (التي اندمجت مؤخراً مع وزارة المالية)، ووزارة الأشغال العامة والإسكان وكذلك البلديات والمجتمعات المحلية. يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في فلسطين وكذلك المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. الجهات المانحة الرئيسية هي اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني، وحملة خادم الحرمين الشريفين لإغاثة الشعب الفلسطيني في غزة، وحكومة مملكة البحرين، والمفوضية الأوروبية، والبنك الدولي، والحكومة الفرنسية، والحكومة البلجيكية، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون وإدارة التنمية الدولية.

قائمة بالمشاريع

عنوان المشروع	الجهات المانحة أو برنامج التمويل	المدة	الميزانية (بالدولار الأمريكي)	الهدف
بناء الأحياء لدعم بناء الدولة من خلال تخطيط الأحياء في غزة	إدارة التنمية الدولية	٢٠١٥-٢٠١٦	٧٦٩،٢٠٦،٠٠	يعدّ الهدف العام للمشروع هو المساهمة في بناء الدولة في فلسطين من خلال تحسين حكومة وطنية محلية والتعاون بين الحكومة والمجتمع المحلي من خلال عملية التخطيط المكاني للحي. ويهدف المشروع إلى دعم الطموحات الكلية لبناء الدولة من خلال نقطة دخول فنية في التخطيط الحضري وتوفير منتدى جديد للحوار والتنسيق بين الحكومة الوطنية والحكومة المحلية والمواطنين.
الدعم التجمعات الفلسطينية المهددة بالتهجير في المنطقة ج الخاضعة لسيطرة السلطات الاسرائيلية في الضفة الغربية	إدارة التنمية الدولية	٢٠١٤-٢٠١٥	١،٨٥٣،٢١٠	يهدف المشروع لتحسين قدرة التجمعات الفلسطينية في المنطقة ج من خلال التنمية المحلية المستدامة وزيادة حقوق البناء والحصول على الخدمات الأساسية. ويتضمن المشروع ثلاثة أهداف محددة: ١. زيادة فعالية التخطيط في المنطقة ج من خلال ضمان أن نظام التخطيط المطبق متماسك من الناحية الفنية، ويتماشى مع الاحتياجات الفلسطينية. ٢. تعزيز القدرات الفلسطينية للتخطيط في المنطقة ج. ٣. الدعوة المنسقة لإجراء تغييرات في نظام التخطيط المقيد في المنطقة ج بناءً على معلومات شاملة ونظام للرصد
زيادة وتعميق دعم التخطيط للمجتمعات الفلسطينية في القدس الشرقية	الحكومة البلجيكية	٢٠١٣-٢٠١٥	١،٦٨٥،٦٣٣	يهدف المشروع إلى دعم المجتمعات الفلسطينية في القدس الشرقية في تأمين التنمية الملموسة وبناء الفرص والحقوق من خلال التخطيط، علاوةً على ذلك فإنه يبحث عن حلول متقدمة لمعالجة الاختلالات الحاسمة في تخطيط وتطوير الأحياء الفلسطينية، ويعمل على تعزيز الوعي والتكامل في المناطق الحضرية بين السكان والمهنيين وزيادة القدرة الفلسطينية على التخطيط.

عنوان المشروع	الجهات المانحة أو برنامج التمويل	المدة	الميزانية (بالدولار الأمريكي)	الهدف
إعادة تأهيل دار القنصل إلى مجمع سكني ومدني	المفوضية الأوروبية	٢٠١٤-٢٠١٦	٣،٨٨٦،٠٠٠	يهدف المشروع لتحسين الظروف المعيشية للأسر الفلسطينية في البلدة القديمة من القدس وتعزيز الهوية الفلسطينية الثقافية والمدنية. تتلخص أهداف المشروع في: ١. تحقيق نماذج مستدامة للارتقاء السكني والحضري مع التركيز البيئي داخل البلدة القديمة. ٢. تحسين وظيفة المدينة القديمة والخدمات المقدمة للمقيمين والزوار. ٣. تعزيز استمرارية التعليم وريادة الأعمال بين الشباب الفلسطيني.
دعم التخطيط المكاني للمجتمعات الفلسطينية في المنطقة (ج)	المفوضية الأوروبية	٢٠١٣-٢٠١٥	١،٢٢٦،٧٣٣	يهدف المشروع إلى تحسين قدرة المجتمعات الفلسطينية في المنطقة ج من خلال التنمية المحلية المستدامة وحقوق البناء والحصول على الخدمات الأساسية.
دعم التخطيط للمجتمعات الفلسطينية في المنطقة (ج)، الضفة الغربية	الحكومة الفرنسية	٢٠١٢-٢٠١٥	٦٤٧،٦٠٣	تتلخص استراتيجية التنفيذ في إنشاء مرفق لدعم التخطيط مخصص للمنطقة ج تحت إشراف وزارة الحكم المحلي، وبالتنسيق الوثيق مع الشركاء الآخرين الذين يدعمون خطة العمل الاستراتيجية. ويهدف المشروع إلى توسيع نطاق أنشطة التخطيط، وتحسين منهجيات التخطيط المستخدمة، وبناء القدرات المحلية، وتعزيز الرصد والدعوة.
اتقديم المشورة في مجال سياسات الإسكان وزارة الأشغال العامة والإسكان، الأراضي الفلسطينية المحتلة	البنك الدولي	٢٠١١-٢٠١٣	١٧٥،٠٠٠	يهدف المشروع إلى صياغة (١) ملف عن قطاع الإسكان (بما في ذلك تقييم مفصل للاحتياجات السكنية وتحليل لسوق الإسكان)، (٢) وصياغة سياسة الإسكان من خلال عملية تشاركية وشاملة
برنامج دعم التخطيط الحضري للمجتمعات الفلسطينية في القدس الشرقية	المفوضية الأوروبية	٢٠١١-٢٠١٤	٢،٩٩٢،٠٠٠	يهدف هذا المشروع إلى تسهيل تحسين فوري في ظروف المعيشة وتخفيف ضغوط النزوح، وفي نفس الوقت تأمين فرص نمو المجتمعات السكانية الفلسطينية في القدس الشرقية

عنوان المشروع	الجهات المانحة أو برنامج التمويل	المدة	الميزانية (بالدولار الأمريكي)	الهدف
تأهيل عاجل لمساكن الأسر الفلسطينية الفقيرة والمهمشة في القدس الشرقية	الحكومة الفرنسية	٢٠١٠-٢٠١٤	١،٢٢٩،٩٤٨	ويهدف المشروع إلى تحسين الظروف المعيشية للأسر الفقيرة في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية من خلال إعادة تأهيل منازلها، وتحسين ظروف معيشتها من خلال بناء قدراتها وتسهيل حصولها على فرص عمل دائمة
بناء ١٠٠ وحدة سكنية لغير اللاجئين في قطاع غزة، بالأراضي الفلسطينية المحتلة	حملة خادم الحرمين الشريفين لإغاثة الشعب الفلسطيني في غزة	٢٠٠٩-٢٠١٤	٧،٦٠٠،٠٠٠	يعدّ الهدف الرئيسي من هذا المشروع هو إعادة إسكان الأسر من غير اللاجئين والتي تدمرت منازلها تماماً خلال الصراع في شهري ديسمبر ٢٠٠٨ ويناير ٢٠٠٩. ويهدف المشروع إلى (١) دعم إعادة بناء ١٠٠ وحدة سكنية، (٢) وإعادة بناء البنية التحتية الاجتماعية الأساسية
مركز تدريب فني ومهني للمرأة المحرومة في الخليل	اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني	٢٠٠٨-٢٠١٤	١،٥٩٠،٠٠٠	يعدّ الهدف الرئيسي من هذا المشروع هو إنشاء مركز للتدريب الفني والمهني في محافظة الخليل في الضفة الغربية للمساعدة في تمكين النساء المحرومات وأسرهن لتحسين أوضاعهن الاقتصادية ومستويات معيشتهن من خلال توفير مشاريع التنمية المهنية والحضرية وبرامج ومبادرات التدريب الاقتصادي.
البرنامج الخاص للمستوطنات البشرية من أجل الشعب الفلسطيني/ الصندوق الاستئماني للتعاون التقني)	حكومة البحرين، اتحاد البلديات الهولندية للتعاون الدولي "VNG international"	٢٠٠٧-٢٠١٣	٢،٠٥٤،٥٢٦	في خطوة غير مسبوقة من نوعها اعتمدت الحكومات في الدورة الـ١٩ لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتوافق الآراء القرار رقم ١٨/١٩ الذي دعا برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لإنشاء برنامج مستوطنات بشرية خاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة وصندوق استئماني للتعاون التقني لتلبية الحاجة الملحة لإيجاد حل للتدهور طويل المدى في ظروف المستوطنات البشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. خلال الجلسة الأخيرة رقم ٢٣ لمجلس الإدارة المنعقد في أبريل ٢٠١١، تم اعتماد قرار جديد ٢/GC٢٣))،

عنوان المشروع	الجهات المانحة أو برنامج التمويل	المدة	الميزانية (بالدولار الأمريكي)	الهدف
				والذي يقدم تفويضاً أكثر وضوحاً وأكثر تركيزاً لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، خلال جلسته الثالثة والعشرين، بالإجماع قراراً جديداً على الأراضي الفلسطينية المحتلة (٢/GC٢٣)، يدعو برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية «لزيادة تركيز عملياته في قضايا التخطيط والأراضي والإسكان في ضوء تحسين الإسكان وأوضاع المستوطنات البشرية للفلسطينيين، ومواجهة تحديات التحضر، ودعم بناء الدولة الفلسطينية والعمل الإنساني وبناء السلام، في المناطق التي توجد فيها الاحتياجات الإنسانية والإنمائية الحادة التي تم تحديدها من خلال التقييمات الفنية التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتنسيق مع جميع الأطراف المعنية».
تمكين الأسر المهمشة التي ترأسها النساء من خلال بناء الوحدات السكنية وتأسيس الأنشطة المدرة للدخل (مبادرات سبل العيش)	اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني	٢٠٠٧-٢٠١٤	٧،٦٥٧،٦٥٠	يهدف المشروع لتحسين معيشة النساء المهمشات وعائلاتهن في مدينة الخليل من خلال توفير وحدات سكنية مناسبة (١٠٠ وحدة)، ودمجهن وأسرهن في عملية التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تعزيز أحياء أكثر إنتاجية وتنفيذ مشاريع صغيرة وتعاونيات صغيرة النطاق مدرة للدخل الاقتصادي.
التعبئة الشعبية من أجل تحسين الاستجابة لحالات الطوارئ والارتقاء بالأحياء الفقيرة في القدس الشرقية	تحالف المدن	٢٠١٥-٢٠١٧	١٧٠،٥٠٥	يهدف المشروع لدعم وتعزيز مستوى البيئة المعيشية للتجمعات الفلسطينية التي تعيش في الأحياء الناشئة خلف الجدار العازل حول القدس من خلال توفير بيانات أكثر دقة ويمكن الاعتماد عليها بشكل أكبر من شأنها أن تساعد في الدعوة لتقديم أفضل للبنية التحتية الاجتماعية والمادية.
برنامج دعم التخطيط العمراني التشاركي المكانية لغزة	الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون	٢٠١٦-٢٠١٨	٧٢٩،١٦٧	يهدف المشروع أولاً إلى تعزيز قدرات المخططين العاملين في البلدية من خلال توفير التدريب التقني على مستوى الأفراد. وثانياً ومن جهة أخرى تعزيز المستوى البلديات في ادارة نفسها كمؤسسة مستقلة لتكون قادرة على وضع وتنفيذ خطة داخلية من خلال التعاون وتوزيع المهام

حي سكني في القدس الشرقية

حقوق الطبع © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) 2016

جميع حقوق الطبع محفوظة
(برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل.
صندوق بريد: 30030 00100 نيروبي، كينيا
(الهاتف: 254-020-7623120 (المقر الرئيسي

www.unhabitat.org

إخلاء المسؤولية القانونية

إن التسميات وعرض المواد في هذا التقرير لا تعني التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأية دولة، أو إقليم، أو مدينة أو منطقة أو أي سلطة من سلطاتها، أو فيما يخص حدودها أو تخومها أو نظامها الاقتصادي أو درجة تقدمها. ويمكن إعادة النشر دون موافقة مسبقة شريطة الإشارة إلى المصدر.

إن الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أوالأمم المتحدة أوالدول الأعضاء.

صور © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

الضف الغربية، مبنى شركة الإتحاد للإعمار و البناء، طابق (٢)
الماصيون، رام الله
القدس الشرقة، عمارة ماك هاوس، شارع ٧، سانت جورج ،
شارع صلاح الدين
ص.ب ١٩٣٩٠

ar.unhabitat.org/Palestine

UN HABITAT